

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومثالاتها

د. محمد عبد القوي مقبل
أستاذ الفلسفة المشارك
كلية التربية - عدن

المقدمة:

إن مصطلح المعتزلة نشأ تاريخياً، قبل نشوء المعتزلة التي أسست ذلك المذهب العقلي بصيغته المتكاملة في أواخر عهد الدولة الأموية (نهاية القرن الأول للهجرة، وأواخر القرن السابع الميلادي).

وكانت نشأة هذا المذهب متصلة الجذور والأصول بما سبقها من حركات فكرية، لها هي كذلك جذورها وأصولها في الواقع الموضوعي من حركة تطور المجتمع العربي الإسلامي في عصر زاهر بالصراع الذي كان سياسياً وإن كانت صيغته الظاهرة دينية محضاً أول الأمر، ودينية فكرية في عهدها المتأخر. (انظر حسين مروه، 1978م، ص 631-640).

أما سبب تسمية المعتزلة بهذا الاسم فقد وردت بشأنه عدة أقوال. فالشهرستاني يقول: (... دخل واحد على الحسن البصري فقال: يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبار، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة وهم (وعيدية الخوارج) وجماعة يرجنون أصحاب الكبار والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان بل العلم على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة وهم (مرجئة الأمة) فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً. فتفكر (الحسن) في ذلك، وقبل أن يجيب قال (واصل بن عطاء) أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب (الحسن) فقال (الحسن): اعتزل عنا واصل فسمي هو. وأصحابه المعتزلة). (الشهرستاني، د.ت، ص 68).

وفي قول آخر لأحد المستشرقين هو جولد تسيهر، إذ يقول: (إنهم سموا معتزلة لأن رؤسائهم الأولين كواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد والجعفران جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب كانوا يعتزلون العالم ويحبون حياة التقشف والزهد) (زهد حسن 1947م، ص 3). وفي قول ثالث للمسعودي - أحد رجال المعتزلة - إن سبب هذه التسمية، القول بالمنزلة بين المنزلتين أي باعتزال صاحب الكبيرة عن المؤمنين والكافرين معاً.

إذا أصبح لدينا آراء ثلاثة تحاول رد تسمية المعتزلة إلى سبب معين، الرأي الأول يقول أن سبب التسمية هو اعتزال واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري، والرأي

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها د. محمد عبد القوي مقبل

الثاني يرد سبب التسمية إلى حالة النقشف التي عاش فيها المعتزلة واعتزالهم العالم، أما الرأي الثالث فرد التسمية إلى قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين.

إن المذهب الاعتزالي قد ظهر - من الناحية الموضوعية - قبل اعتزال واصل بن عطاء. وإن كان الاسم قد أطلق على هذا المذهب يوم اعتزال واصل حلقة الحسن البصري، وعلى هذا فالرأي الراجح في سبب تسمية المعتزلة هو الرأي القائل باعتزال واصل حلقة الحسن البصري.

وللفكر الاعتزالي عقائده وهي التي يقوم عليها هي على أصول خمسة، من قال بها فهو معتزلي. وهذه الأصول هي: (التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ومن أنقص من هذه الأصول أو زاد عليها ولو أصلاً واحداً لم يستحق اسم الإعتزالي.

وفي الواقع فإن هذه الأصول لم يبتدعها المعتزلة ولم يقل بها الفكر الاعتزالي وحده - بخلاف المنزلة بين المنزلتين - فما من مسلم ينكر التوحيد بالله سبحانه وتعالى، وعدله، ووعدته ووعيده، وما من مسلم ليس يوجب عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن المعتزلة حينما قالوا بهذه الأصول قاموا بتفسيرها تفسيراً عقلياً ليساعدهم على مناظرة مخالفيهم الذين لا يعترفون بشيء من النقل - القرآن والسنة - ولا بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم ولا حتى بوجود خالق لهذا الوجود مما جعل هذه الأصول تخرج بالصورة التي سنعرضها فأوقع المعتزلة في الكثير من الخلافات وعرضهم لكم هائل من الاتهامات من قبل أصحاب الفكر السلفي.

وفي بحثنا هذا الموسوم بالأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها نتناول الأصل الأول وهو التوحيد الذي يعد أهم الأصول مسألة الصفات وخلق القرآن ورؤية الله كما نتناول الأصل الثاني وهو العدل صحة التكليف والثواب والعقاب والحكمة من إرسال الرسل ونفي الظلم عنه سبحانه وتعالى وفي الأصل الثالث الوعد والوعيد الذي أخضعه المعتزلة للنظر العقلي وأن أنكروا شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فقد أنكروا فقط بالنسبة لأهل الكبائر وأثبتوها للمؤمنين فلم يكن إنكارهم لها مطلقاً بل نسبياً وكان هدفه الأول والأسمى هو زجر المذنبين الذين يعتقدون أن طريقهم إلى الجنة غاية في السهولة سواء أقلعوا عن خطيئتهم أم أستمروا عليها وهذا يؤدي بنظرهم إلى نفسي الرذيلة في المجتمع ويشبعه بروح التواكل. كما قالت المعتزلة أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين منزلتين فهو لا مؤمن ولا كافر ولكنه فاسق وكان الحكم فيه من العوامل التي أثرت في نشأة الاعتزال وهو الأصل الرابع من أصول المعتزلة، أما الأصل الخامس فهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث تناولنا فيه الشروط التي حددتها المعتزلة للعمل به.

ولا شك أن الإسلام منذ ظهوره وحتى هذه اللحظة يتعرض لهجمات عنيفة الهدف منها النيل من بنيانه المتماسك وهز أركانه والعبث بأساسه وهذا لا يكون إلا بالتشكيك في عقائده فهي أصوله التي يقوم عليها أن أنهدمت - لا قدر الله - أنهدم البناء الإسلامي. وقد تصدى المعتزلة لكل ما يتعارض مع العقائد الإسلامية وكان مهمهم هو

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها د. محمد عبد القوي مقبل
نشر تعاليم الإسلام السمحاء ولم يدخروا جهداً في سبيل أداء هذه الرسالة العظيمة
بهدف نصرة الإسلام وإعلاء شأنه سواء كان ذلك بعقد المناظرات أو بتصنيف الكتب
للرد على الزنادقة والملحدين مما كان له أكبر الأثر في الحياة السياسية وهو الأمر الذي
يفرض على الفكر الإسلامي المعاصر الحاجة إلى مواصلة ذلك النهج وإرساء العقلانية
وانتقاد التزمّت وعدم التسامح.

الأصول الخمسة

الأصل الأول - التوحيد:

التوحيد، في أصل اللغة، عبارة عما به يصير الشيء واحداً. أما في اصطلاح
المتكلمين فإن التوحيد هو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من
الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به. (د. عادل العوا: المعتزلة والفكر
الحر، ط 1، دمشق، ص 312).

والتوحيد أهم أصول المعتزلة وفي سبيل دفاعهم عنه قاموا بمعارضة كل ما تراه
عقولهم بنفي الوجدانية أو التشكيك فيها، فاثبتوا القدم لله وحده، ونفوا الصفات القديمة
عن ذاته سبحانه وتعالى، وأولوا كل آية تثير في الذهن تشبيه الله سبحانه وتعالى بأحد
مخلوقاته. يقول القاضي عبد الجبار: (والذي يلزم المكلف معرفته من علوم التوحيد هو:
أن يعلم القديم تعالى بما يستحق من الصفات ثم يعلم كيفية استحقاقه لها، ويعلم بما
يجب له في كل وقت، وما يستحيل عليه من الصفات في كل وقت وما يستحقه في وقت
دون وقت، ثم يعلم أن هذا حالة لا بد من أن يكون واحداً لا ثاني له يشاركه فيما
يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه). (القاضي عبد الجبار - شرح
الأصول الخمسة - تحقيق د/ عبد الكريم عثمان، ط 1 - مصر، ص 179).

ونعرض هنا لبعض المسائل التي أثارها المعتزلة في سبيل الدفاع عن أهم أصل لهم
هو التوحيد.

1- مسألة الصفات:

وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تثبت لله عز وجل الصفات والأسماء منها:
(والله عليم بالظالمين) (البقرة 95). (والله بصير بما يعملون) (البقرة 96). (أنه هو السميع
البصير). (الاسراء-1).
وهذه الآيات وغيرها كثير - تثبت لله تعالى الصفات، ولكنها لم توضح كيفية هذه
الصفات فكانت من قبيل المتشابه الذي أثار الكثير من المشكلات بين المعتزلة
والسلفيين.

وكان أول من قال بنفي الصفات هو الجعد بن درهم وقد أخذ عنه الجهم بن صفوان
هذا القول، ورأى المعتزلة أن من الواجب عليهم الوقوف ضد كل من يقول بالتشبيه أو
التجسيم، وتخليص الإسلام من هذه الشوائب قبل أن يتزايد خطرهما وتشوش على عقيدة

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها د. محمد عبد القوي مقبل

أهل الإسلام، فنفوا التشبيه، ونفوا الصفات، وقاموا بتأويل كل الآيات التي قد تثير في ذهن تشبيه الله سبحانه وتعالى بأحد مخلوقاته.

والحقيقة أن المعتزلة لا ينكرون الصفات كوجوه واعتبارات عقلية لذات واحدة، ولكنهم ينكرون إثبات صفات هي موجودات أزلية قائمة في ذاته تعالى، فهي موجودات وراء الذات، فاما أن تكون عين الذات أو غير الذات، فإذا كانت عين الذات فهذا هو مذهب المعتزلة وأما إذا كانت غير الذات فهي إما حادثة وأما قديمة. أما في مذهب السلف فإن الصفات ليست حادثة بل قديمة.. (فإذا كانت كذلك فقد شاركت الله في القدم، فأصبحت آلهة أخرى، لأن القدم أخص وصف القديم، والاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في الأعم) (الشهرستاني - 1934، ص 199).

ويثبت الخياط أن الله عالم بذاته وليس بعلم زائد عن ذاته، فيقول: (إنه لو كان عالماً بعلم، فإما أن يكون ذلك العلم قديماً أو محدثاً، ولا يمكن أن يكون قديماً لأن هذا يوجب اثنين قديمين، وهو قول فاسد، وكذلك لا يمكن أن يكون علماً محدثاً، لأنه لو كان كذلك يكون قد أحدثه الله في نفسه أو في غيره أو لا في محل. فإن كان أحدثه في نفسه أصبح محلاً للحوادث، وما كان محلاً للحوادث فهو حادث وهذا محال. وإذا أحدثه من آخر كان ذلك الآخر هو العالم وليس الله - تعالى على كل شيء وهو العليم الخبير - فعندما تقوم بتلوين الماء يصبح الماء هو المتلون وليس أنت، وكما أن من حالته الحركة فهو المتحرك بها دون غيره. ولا يعقل أن يكون الله أحدث العلم لا في محل، فلا يبقى الاحال واحد وهو أن الله عالم بذاته) الخياط 1925م 111-112.

وعلى هذا فالمعتزلة يرون أن الله عالم بذاته وليس بعلم زائد عن ذاته، إلا أننا نجد أن أبا الهذيل العلاف له رأي آخر في مسألة الصفات للدفاع عن وحدانية الله سبحانه وتعالى، فيقول: إن الباري تعالى عالم بعلم وعلمه ذاته، قادر بقدره وقدرته ذاته، حي بحياة وحياته ذاته).

والواقع أن هناك مغايرة بين القول بأن الله عالم بذاته وليس بعلم زائد عن ذاته والقول بأنه سبحانه وتعالى عالم بعلم وعلمه ذاته، ففي القول الأول نفي الصفة، وفي الثاني إثبات ذات هي بعينها الصفة، أو إثبات صفة هي بعينها الذات. (الشهرستاني د.ت، ص 70).

أما أبو هاشم الجبائي فقد تخلص من لفظة الصفات، لكنه أسماها أحوالاً. فعندما نقول أن الله عالم لذاته فهذا يعني أنه ذو (حالة). وهذه الحالة - العلم - هي صفة معولة وراء كونه ذاتاً موجوداً. (الشهرستاني د.ت، ص 95)

ويوضح الجبائي مقولته في الأحوال فيقول: (والعقل يدرك فرقاً ضرورياً بين معرفة الشيء مطلقاً وبين معرفته على صفة، فليس من عرف الذات عرف كونه عالماً، فالموجودات قد تشترك في قضية وتفترق في أخرى، وهذا الاشتراك والافتراق لا يرجع إلى الذات ولا إلى أعراض وراء الذات، فيتعين بالضرورة أنها أحوال، فكون العالم

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها د. محمد عبد القوي مقبل

(عالمًا، حال) هي (صفة) وراء كونه ذاتًا، أي المفهوم من الصفة غير المفهوم من الذات وكذلك كونه قادراً حياً) (الشهرستاني د.ت، ص 95)
مما سبق يتضح لنا أن منهج المعتزلة في مسألة الصفات كان ينصب على نفي أي قول يثبت قديماً آخر غير الله سبحانه وتعالى، لذا كانوا يعترضون على رأي السلف بأن الصفات قديمة زائدة على الذات لأن هذا - على رأي المعتزلة - يؤدي إلى تعدد القدماء، وهو ما حاول المعتزلة تجنبه فאלله موجود وهو قديم والقديم في أصل اللغة هو ما تقادم وجوده. وأما في اصطلاح المتكلمين فهو مالا أول لوجوده، والله تعالى هو الموجود الذي لا أول لوجوده، ولذلك وصف بالقديم. (د. عادل العوا: المعتزلة والفكر الحر، ص 317).

2- مسألة خلق القرآن:

إن أول من قال بخلق القرآن هو الجعد بن درهم، وعنه أخذ الجهم بن صفوان هذا القول، ثم انتشرت المقولة على يد واصل بن عطاء ورفاقه.
لجأ المعتزلة إلى القول بأن كلام الله، " ليس بقديم "، أي ليس من الصفات المعادلة للذات، وإنما هو حادث، فالقرآن - وهو كلام الله باتفاقهم - حادث أي "مخلوق" ككل شيء مخلوق في الكون. فمعنى كون الله متكلماً - إذاً - إنه خالق الكلام. لكن كيف خلق الله القرآن؟

لا يمكن أن يكون الله أحدث الكلام في ذاته، لأنه إذا تكلم خلق في ذاته الصوت لأن الكلام صوت الذي هو جسم أو عرض فأصبحت ذاته محلاً للحوادث وهذا محال. ولا يمكن أن يحدثه لا في محل لأن الأجسام أو الأعراض تتطلب محلاً تقوم فيه، فلا يبقى إلا أن يحدثه في محل. (زهد حسن جار الله 1947 - 68).

لذا يقول بعض المعتزلة إن الله تعالى خلق القرآن في (اللوح المحفوظ)، ولا يجوز أن ينقل، إذ يستحيل أن يكون الشيء الواحد في مكانين في حالة واحدة، وما نقروءه فهو حكاية عن المکتوب الأول في اللوح المحفوظ، (الشهرستاني د.ت، ص 87). ولم يعتمد المعتزلة على العقل فقط في إثبات قولهم بخلق القرآن، وإنما اعتمدوا كذلك على النقل، فالله تعالى يقول في كتابه العزيز (إنا جعلناه قرءاناً عربياً). (الزخرف -3) والمجعول مخلوق، وكذلك قوله تعالى (وما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث) (الشعراء)، فالذكر - أي القرآن - محدث أي مخلوق.

والسبب الرئيس لقول المعتزلة بخلق القرآن هو دفاعهم عن وحدانية الله، فلو لم يكن القرآن مخلوقاً، فهو قديم، وبذلك يكون مع الله شريك في القدم.

3- مسألة رؤية الله:

ورد في القرآن الكريم آيات تثبت رؤية الله سبحانه وتعالى وأخرى تنفيها. ومن الآيات المثبتة للرؤية قول الله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة. إلى ربها ناظرة). (القيامة

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومثالاتها د. محمد عبد القوي مقبل

(22-23) ومن الآيات النافية للرؤية قوله جل شأنه: (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير). (الإتعام-103).

ومن هنا نبع الخلاف بين أصحاب المنهج السلفي من ناحية وبين المعتزلة من ناحية أخرى. وليس بغريب أن نرى المعتزلة ينكرون رؤية الله سبحانه وتعالى بالأبصار في الدنيا والآخرة. فهم ينكرون كل ما يؤدي إلى تشبيهه سبحانه وتعالى بأحد مخلوقاته، فالرؤية تتطلب الجسمية والجهة. وقد نفى المعتزلة كل ذلك عن الله سبحانه وتعالى، فأولوا كل الآيات التي تؤدي إلى التشبيه، فأنكروا أن يكون لله وجه أو يد أو عين، فاليد إنما تعني القوة والعين بمعنى العلم، ووجه الله هو الله، لأنه فسد أن يكون له وجه هو بعضه، أو وجه صفة له قديم معه، فلم يبق إلا أن يكون وجهة تعالى كما يقال: هذا وجه الأمر أي هذا الأمر نفسه. (الخطايط 1924 ص 70).

ومن أدلة المعتزلة العقلية أن الواحد إنما يرى بحاسة البصر، وهذه الحاسة تستوجب أن يكون الشيء المرئي في جهة، وإلا لن يرى، وقد ثبت عندهم نفى الجهة عنه سبحانه وتعالى. وقالوا إن الله سبحانه وتعالى لا يرى لاستحالة الرؤية عليه وليس لمنع الرؤية. وإنه لو جازت رؤيته لوجب أن نراه الآن، وهذا غير حاصل، فمن المعلوم أننا لا نراه الآن. (عبد الجبار 1965 ص 284).

نخلص من هذا أن المعتزلة في سبيل دفاعهم عن وحدانية الله عز وجل قد ساروا في اتجاهين متوازيين.

الأول: هو مبدأ عدم تعدد القدماء، وعليه نفوا أي صفات زائدة عن الذات. وحين أثبتوها، قالوا إنها هي عين الذات. وتارة أسموها معاني وتارة أخرى أسموها أحوالاً، ذلك للتقليل من قيمتها وجوهريتها. وكذلك قالوا بخلق القرآن حتى لا يكون قديم إلا الله سبحانه وتعالى.

أما الاتجاه الثاني: يتمثل في مبدأ نفى التشبيه والجسمية عن الله سبحانه وتعالى. فاعتبروا كل آية تؤدي إلى تشبيه الخالق سبحانه وتعالى بمخلوقاته من قبيل المجاز. وأكوها بحيث ينفون عنه سبحانه وتعالى هذا التشبيه مما أدى بهم إلى إنكارهم رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى في الدار الآخرة. فنقطة الانطلاق للمعتزلة في دفاعهم عن وحدانية الله عز وجل وتنزيهه عن كل ما قد يثار في ذهن تشبهه جل وعلا - نقطة الانطلاق هذه تمثلت في قوله سبحانه وتعالى (ليس كمثله شيء). (الشورى 11).

الأصل الثاني- العدل:

العدل، لغة: مصدر عدل يعدل عدلاً، وقد يذكر ويراد به الفعل، أو يراد به الفاعل، فإذا وصف به الفعل فالمراد به توفير حق الآخر، واستيفاء الحق له. وإذا وصف به الفاعل فعلى طريق المبالغة، كقولهم للصائم: صوم، وللراضي: رضا، وللمنورة نور إلى غير ذلك. (عادل العوا 1987، ص 321).

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها د. محمد عبد القوي مقبل

ومما لا شك فيه أن الحرية والمسئولية أمران متلازمان، ولا يتصور أن إلقاء المسؤولية على إنسان لا يتمتع بأي قدر من الحرية، ولو حدث هذا لكان الظلم بعينه. وهذا التلازم بين الحرية والمسئولية معروف ومعمول به في مجال العلاقات الإنسانية، ولكن هل هذا التلازم بين الحرية والمسئولية موجود بنفس القدر في علاقة الإنسان بربه؟

وإذا وجد هذا التلازم فما مداه؟ فهل هو موجود بالنسبة لجميع الأفعال أم بالنسبة لبعض الأفعال؟ وهل الإنسان يخلق الفعل والنتيجة أم أنه يخلق الفعل ويخلق الله النتيجة. أسئلة كثيرة وكثيرة شغلت الفكر الإنساني على مر العصور وتضاربت فيها الآراء وتباينت، فهناك من أطلق جرية الإرادة الإنسانية، وهناك من جعل الإنسان مجرد آلة تقوم بتنفيذ كل ما يُملى عليها، وإذا حصرنا نطاق البحث في الفكر الإسلامي سنجد أن المسألة قد تبلورت في أكثر من اتجاه.

ولواقع أن الخلاف بين مفكري المسلمين وتباين نظرياتهم في هذا الصدد كان مرجعه الأول القرآن الكريم، فقد وردت في القرآن الكريم آيات توحى بحرية الإرادة الإنسانية وأن الإنسان يفعل ما يشاء وآيات أخرى توحى بأن الإنسان مجبر في هذا الكون ولا حيلة له في كل ما يفعله. ومثال الآيات التي توحى بحرية الإرادة قوله تعالى: (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) (الكهف-29)، وقوله تعالى: (فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها وما أنا عليكم بوكيل) (يونس - 108).

ومن الآيات التي توحى بالجبر قوله جل شأنه: (قل لا املك لنفسي نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله) (الاعراف - 188). وقوله تعالى: (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون) (التوبة 51).

وجاءت آيات كريمات تلازمت فيها قضيتا الجبر والاختيار. فتوحي الآية بالحرية والآية التي تليها مباشرة توحى بالجبر، كقوله تعالى: (أن هذه تذكره فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلاً. وما تشاءون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليماً حكيماً) (الإنسان - 29-30). وقوله سبحانه: (لمن شاء منكم أن يستقيم. وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين) (التكوير - 28، 29).

والظاهر لنا بعد عرض هذه الآيات مدى الصعوبة التي وقع فيها مفكرو الإسلام في حل تلك المشكلة، فتباينت الآراء بين ناف للقدر ومثبت له على اختلاف في التفاصيل. وفي حين كان القدرية يغالون في قولهم بنفي القدر، كان الجهمية يغالون في القول بالجبر. ونجد أن جهم بن صفوان قد ناهض القدرية وغالى في القول بالجبر حتى أن الشهرستاني أطلق على الجهم وأتباعه اسم (الجبرية الخالصة). (الشهرستاني د.ت ص 99)

فكان الجهم يرى أن أفعال الإنسان من خلق الله، ولكنها تنسب إليه -أي إلى الإنسان- مجازاً. يوضح الشهرستاني قول الجهم في القدرة فيقول: (إن الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، كما يقال أثمرت الشجرة، وجرى الماء.. والثواب والعقاب جبر، كما إن الأفعال كلها جبر، وإذا أثبت الجبر، فالتكليف أيضاً كان جبراً). (الشهرستاني، دت ص 100).

وقد دافع المعتزلة عن الحرية الإنسانية وقالوا بحرية الإنسان في إثبات أفعاله وهم في سبيلهم إلى الدفاع عن العدالة الإلهية - أحد أهم أصولهم. بل وقد سمو أنفسهم به (أهل العدل والتوحيد). وفي الحقيقة فإن العدل عند المعتزلة له مفهوم خاص، وإن كانت حرية الإرادة أهم ركن في هذا الأصل. يقول الشهرستاني: (واتفقوا - أي المعتزلة - على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة. والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم، وفعل هو كفر ومعصية، لأنه لو خلق الظلم كان ظالماً، كما لو خلق العدل كان عادلاً، واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكم رعاية مصالح العباد. وأما (الأصلح) و(الأنفع) ففي وجوبه خلاف عندهم وسموا هذا النمط عدلاً) (الشهرستاني دت ص 66).
والحقيقة أن قول المعتزلة بحرية الإرادة الإنسانية يفسر لنا الكثير من الأمور: فهو يفسر لنا صحة التكليف من الله سبحانه وتعالى، والحكمة من الثواب والعقاب، وتبرير إرسال الرسل، ونفي الظلم عنه سبحانه وتعالى وهو ما سنبحثه بإيجاز في السطور الآتية:-

1- صحة التكليف والثواب والعقاب:

إن القول بالجبر يفرغ تكليف الله عباده بأفعال يثابون عليها وأخرى يعاقبون عليها من مضمونه، فيبطل التكليف، ويبطل الوعد والوعيد. إذ كيف يحاسب العباد على أفعال استكروها على إتيانها. فالقول بالجبر يلزم عدم التفرقة بين المحسن والمسيء وأن يرتفع المدح والذم والثواب والعقاب.

ولو كان الإنسان مجبراً في أفعاله ومع ذلك جاءه التكليف لكان تكليفاً بما لا يطاق. فالقول بالجبر يتنافى مع الحكمة من التكليف في الحياة الدنيا كما يتنافى مع الثواب والعقاب في الدار الآخرة. في هذا يقول ثمامة بن أشرس: (لا تخلو أفعال العباد من ثلاثة أوجه: إما كلها من الله ولا فعل لهم ولم يستحقوا ثواباً وعقاباً ولا مدحاً ولا ذماً، أو تكون منهم ومن الله ويجب المدح والذم لهم جميعاً، أو منهم فقط فيكون لهم الثواب والعقاب والمدح والذم) (ابن المرتضى 1902 ص 35) (زهد حسن 1947 ص 96).

2- الحكمة من إرسال الرسل:

إذا كان الإنسان مجبراً في كل ما يأتيه من أفعال، فالكافر سيكون مجبراً على كفره والمؤمن مجبر على إيمانه، وإذا كان الأمر كذلك فلا حكمة إذا من إرسال الرسل. فالقول

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها د. محمد عبدالقوي مقبل
بالجبر لا يثبت لرسول الله تعالى حجة على الكافر لأن الكافر أن يقول للرسول كيف
تدعونا إلى الإسلام ومن أرسلك إلينا أراد منا الكفر وخلقنا فجاءنا وجعلنا بحيث لا يمكننا
الانفصال عنه.

فإن كنت تدعونا إلى ما خلقه الله تعالى فينا فإن ذلك مما لا فائدة فيه. وإن كنت
تدعونا إلى ما لم يخلقه الله فينا، فذلك مما لا نطيعه ولا نتبع منه.

3- نفي الظلم عنه سبحانه وتعالى :-

إن القول بأن الله تعالى هو خالق أفعال الإنسان، وأن الإنسان ليس له أي اختيار في
أفعاله، ثم يأتي الله ليحاسبه على هذه الأفعال ويجازيه إن أساء. هو قول ينسب الظلم
إليه سبحانه وتعالى على ذلك علواً كبيراً (الشهرستاني د.ت ص72)، والظلم هو كل ضرر
لا نفع فيه ولا دفع ضرر ولا استحقاق لأن أحدنا لو كلف الأجير العمل بالأجرة لا يكون
ظالماً لما كان في مقابلته من النفع ما يوازيه، وكذلك فإن من شرط الصبي دفعاً للضرر
عنه لا يكون ظالماً لتضمن دفع الضرر عنه، وكذلك فإن ذم المسيء أو المرتكب للقبیح
لا يكون ظالماً لأنه مستحق.

ولو قلنا إنه سبحانه وتعالى هو خالق أفعال الإنسان، فهناك من هذه الأفعال ما هو
شر وظلم وقبح، ولا يجوز أن يضاف إليه سبحانه شر أو ظلم أو قبح، ولا يجوز أن
يريد الله من العباد خلاف ما يأمر، ويحتم عليهم شيئاً ثم يجازيهم عليه. فالعبد هو فاعل
الخير والشر والإيمان والكفر، والرب تعالى أقدره على ذلك، وأكثر المعتزلة قضوا بأن
الله قادر على أفعال العباد من خير وشر، لكنه لا يفعلها - أي الشرور - لأنها قبيحة.
(الشهرستاني د.ت ص72)

الأصل الثالث- الوعد والوعيد:

الوعد والوعيد له مفهوم خاص عند المعتزلة، فالمؤمن إذا خرج من الدنيا على
طاعة وتوبة استحق الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود
في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا هذا النمط وعداً
ووعيداً. (الشهرستاني د.ت ص72).

فالوعد هو: كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الآخر أو دفع ضرر عنه في المستقبل.
أما الوعيد: فهو كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الآخر أو تفويت نفع عنه في
المستقبل. (عبد الجبار 1965 ص134)

فالله سبحانه وتعالى صادق في وعده ووعيده، وقد وعد المطيعين من عباده بالثواب
وتوعد العصاة بالعقاب، وهو يفعل ما وعد به وتوعد عليه ولا يجوز عليه الخلف ولا
الكذب. ويشترط استحقاق العقاب شرطين: أحدهما يرجع إلى الفعل، والآخر يرجع إلى
الفاعل. أما ما يرجع إلى الفعل فهو أن يكون الفعل قبيحاً، وما يرجع إلى الفاعل فهو أن
يعلم قبحه أو يتمكن من العلم بذلك.

وكذا فإن الثواب يستلزم شرطين أيضاً أحدهما يرجع إلى الفعل وهو أن تكون له منفعة زائدة على حسنه والآخر يرجع إلى الفاعل وهو أن يكون عالماً بأن له صفة زائدة على حسنه، فلا بد من اعتبارهما معاً كما في الذم. ولهذا فإن الصبيان لا يستحقون على أفعالهم المدح لما لم يعلموا أن لها صفة زائدة على الحسن. ومن خالف المعتزلة في القول بالوعد والوعيد قد يقول أحد قولين: إما أن يخالف في أصل الوعد والوعيد، فيقول: أن الله سبحانه وتعالى ما وعد ولا توعد. وإما أن يخالف ويقول: إن الله تعالى وعد وتوعد ولكن يجوز أن يخلف في وعيده. وعلى أساس ما تقدم فإن الله سبحانه وتعالى لا يخلف في وعده وووعيده، لأن الخلف كذب في حقه سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، والوعد ليس مقيداً بشرط ولا استثناء. فمن عصى الله يستحق الوعد، ومن مات عن كبيرة ولم يتب استحق الخلود في النار، ورتبوا على هذه النظرة موقفهم من الشفاعة.

وقد وردت في القرآن الكريم آيات تثبت الشفاعة وآيات أخرى تنفيها ومن الآيات المثبتة للشفاعة قوله تعالى:

- 1- (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه). (البقرة 255)
- 2- (ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له). (سبا 23)

ومن الآيات النافية للشفاعة قوله تعالى:

- 1- (ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تتذكرون). (السجدة 4)
- 2- (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون) (البقرة 254).

والشفاعة ثابتة - عند أهل السنة- لرسول الله صلى الله عليه وسلم عملاً بالحديث الذي رواه البخاري ومسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي).

أما المعتزلة فإنهم يرون أن من عصى الله فإنه يستحق عقوبته، فالله سبحانه وتعالى لا يخلف وعيده. لذلك فلا شفاعة -على حد قول المعتزلة- لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر. إنما شفاعته تكون للمؤمنين، لأهل الثواب دون أهل العقاب ولأولياء الله دون أعدائه ويستدلون بقوله تعالى (ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع). (غافر 18).

وإذا علم مرتكب الكبيرة أنه لا عقاب عليه بل يعفى عنه، لم ينزجر عن الذنب بل كان ذلك تقريراً له على ذنبه وعدم التوبة عنه وكان إغراء لغيره على ارتكاب مثل هذا الذنب.

إن المعتزلة قد أخضعوا الوعد والوعيد للنظر العقلي، وإعمال العقل في هذه المسألة يؤدي إلى نفس النتائج التي انتهى إليها المعتزلة، فلا يعقل أن يخلف الله في وعيده، ولا أن يشفع الرسول صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من غير أن يتوبوا أو يقلعوا عن ذنبهم. ولكن يجب أن نعلم أن المعتزلة وإن أنكروا شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها د. محمد عبد القوي مقبل
فقد أنكروها فقط بالنسبة لأهل الكبار وأثبتوها للمؤمنين، فلم يكن إنكارهم لها مطلقاً.
وهذا الإنكار النسبي إنما كان هدفه الأول والأسمى هو زجر المذنبين الذين يعتقدون أن
طريقهم إلى الجنة غاية في السهولة، سواء أفلتوا وتابوا أم استمروا على خطيتهم،
وهذا يؤدي إلى تفشي الرذيلة في المجتمع ويشيع فيه روح التواكل.

الأصل الرابع- المعتزلة بين المنزلتين:

إن الحكم على مرتكب الكبيرة كان من العوامل التي أثرت في نشأة الاعتزال، بل أن
الحكم على مرتكب الكبيرة أصبح أصلاً من أصول الاعتزال.
وبتناول هذا الأصل بحث الأسماء والأحكام، ويوصف بالمنزلة بين المنزلتين ومعنى
قولنا إنه كلام في الأسماء والأحكام يرجع إلى أن الكلام في أنه صاحب الكبيرة له أسم
بين الأسمين، وحكم بين الحكمين، لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم
المؤمن وإنما يسمى فاسقاً. وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن، بل
يفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الثالث يسبب توصيف المسألة بالمنزلة بين المنزلتين.
حيث قالت المعتزلة إن مرتكب الكبيرة في منزلة بين منزلتين، فهو لا مؤمن ولا
كافر ولكنه فاسق، وإنه إذا خرج من الدنيا من غير توبه فهو من أهل النار خالداً فيها،
إذ ليس في الآخرة-على حد قولهم- إلا فريقان: فريق في الجنة، وفريق في
السعير، ولكنه يخفف عنه العذاب فيكون عذابه أخف من عذاب الكفار. (الشهرستاني د.ت
ص 69).

والمعتزلة بهذا القول يكونون قد وقفوا موقفاً وسطاً بين تشدد الخوارج وتساهل
المرجئة، فمرتكب الكبيرة ليس بكافر كما تقول الخوارج، ولا هو مؤمن كما تقول
المرجئة، ولكنه فاسق وإن اتفقوا مع الخوارج على خلوده في النار إذا خرج من الدنيا
بغير توبة.

والكفر في أصل اللغة إنما هو الستر والتغطية، ومنه دعي الليل كافراً لما لستره
ضوء الشمس عنا وسمي الزرع كافراً لستره البذور في الأرض. ولا يجوز أن يسمى
صاحب الكبيرة كافراً لأنه لا يستحق العقاب العظيم. أما المنافق - في اصطلاح الشرع -
فإنه من يستحق العقاب العظيم لأنه أبطن الكفر وأظهر الإسلام، في حين أن صاحب
الكبيرة ليست هذه حاله. ولا يجب إذا شارك الفاسق المنافق في استحقاق الذم أن
يشركه في الاسم. فالفاسق لا يستحق الذم والعقاب على الحد الذي يستحقه المنافق،
فإن المنافق يستحق أحكام الكفرة عليه إذا علم نفاقه، وليس كذلك صاحب الكبيرة.
(عبد الجبار 1965 ص 715).

الأصل الخامس- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

هذا الأصل ليس من اجتهاد المعتزلة - ولهم فيه رأي - بل جاءت الآيات القرآنية
والأحاديث النبوية لتؤكد وتعتبره أحد دعائم الإيمان، يقول تعالى:
(الذين أن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا
عن المنكر والله عاقبة الأمور). (الحج 41)

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومثالاتها د. محمد عبد القوي مقبل

ويقول عز وجل (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون). (ال عمران 104).
ويقدم لنا القاضي عبد الجبار بعض التعريفات التي تساعد في فهم الموضوع، فيقول: الأمر – هو قول القائل لمن دونه أفعّل.
النهي – هو قول القائل لمن دونه في المرتبة لا تفعل.
المعروف – هو كل فعل عرف فاعله حسنه أو دل عليه.
المنكر – هو كل فعل عرف قبحه أو دل عليه.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا خلاف في وجوبه من جهة السمع – كتاباً وسنة وإجماعاً (عبد الجبار 1965 ص 241-242)، وقد أوضح المعتزلة شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث يجب:

أولاً: أن يتوافر العلم بأن المأمور به معروف، وأن المنهي عنه منكر.
ثانياً: أن يكون المنكر حاضراً، كان يرى الآن الشرب مهياً والملاهي حاضرة.
ثالثاً: أن يعلم أن نهيه عن المنكر لا يؤدي إلى نصرة أعظم منه، فإنه لو علم أو غلب في ظنه أن نهيه عن شرب الخمر يؤدي إلى قتل جماعة من المسلمين أو إحراق محلة لم يجب، وكما لا يجب لا يحسن.

رابعاً: أن يعلم أن لقوله تأثيراً. وهذا الشرط يبين أن المعتزلة كانوا يميلون إلى النهي عن المنكر بالقول أي باللسان وساعدهم على ذلك ما امتازوا به من قدرة فائقة على الجدل مع خصومهم.

خامساً: أن يعلم أو يغلب على ظنه أنه لا يؤدي إلى مضرة في ماله أو في نفسه (عبد الجبار 1965 ص 241-242).

وقول المعتزلة بهذه الشروط يتفق مع القاعدة الفقهية التي تقول: (الضرر لا يزال بالضرر) ومعناها أنه لا ينبغي في سبيل إزالة الضرر أن يرتكب ضرر آخر يقع على المضرور أو على غيره ما دام من الممكن إزالته بغير ارتكاب ذلك الضرر. والمعروف ينقسم إلى ما يجب وإلى ما هو مندوب إليه، ولذا فإن الأمر بالواجب واجب، وبالمندوب إليه مندوب غير واجب، لأن حال الأمر لا يزيد على حال الفعل المأمور به في الوجوب.

وأما المناكير فهي كلها من باب واحد في وجوب النهي عنها، فإن النهي إنما يجب لقبحها، والقبح ثابت في الجميع (عبد الجبار 1965 ص 241-242). ولا فرق في باب المناكير بين أن تكون من أفعال القلوب وبين أن تكون من أفعال الجوارح إذ النهي عنها إنما وجب لقبحها، والقبح يعمها.

الخاتمة:

بدراستنا للأصول الخمسة التي قال بها الاعتزال نستطيع أن نستنتج الأهداف التي كان يسعى المعتزلة إلى تحقيقها:

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها د. محمد عبدالقوي مقبل

فمن أهم أهداف الاعتزال الدفاع عن عدل الله وتوحيده، حتى أن أحب اسم لهم والذي اختاروه لأنفسهم (أهل العدل والتوحيد) فيسبب دفاعهم عن العدل والتوحيد لأقوا الأحوال من خصومهم ونسبوا إليهم ما لا يليق بهم.

فالمعتزلة عندما قالوا بنفي الصفات كان هدفهم الأساسي هو انتفاء تعدد القدماء ودرء أي شبهة قد توحى بهذا التعدد، وكذلك عندما قالوا بخلق القرآن كان لنفي القدم عن كلام الله حتى لا تقع فيما وقع فيه النصارى بقولهم بقدم كلمة الله المسيح عيسى بن مريم. فكيف وهم يدافعون عن التوحيد بهذه الصورة يعتقدون بأشياء - أن صدقت - تخرجهم عن ملة الإسلام.

وفي الحقيقة، ففوة حجج المعتزلة ودحض خصومهم في العديد من المناظرات أدى بهؤلاء الخصوم أن يسلبوا إلى المعتزلة ما ليس فيهم تشويهاً لصورتهم. كذلك وجد المعتزلة أن الإنسان إذا رأى أنه مجبر على ما يأتيه من أفعال وأنه سيدخل الجنة بشفاعه رسول الله صلى الله عليه وسلم سوف يركن إلى التوكل فماذا يفعل ولماذا لا يفعل؟ قال المعتزلة بحرية الإرادة الإنسانية وقالوا بوجهة نظرهم في الشفاعه لمنع هذا التوكل الذي إذا أصاب أقوى مجتمع لذهب به إلى الزوال.

ومن المعلوم أن المعتزلة كانوا دوماً يدعون إلى أعمال النظر العقلي وفي الحق فإن مقام العقل عند المعتزلة هو صفحة من الصفحات المشرفة في حضارة العرب والمسلمين أن لم يكن أكثر هذه الصفحات شرفاً وتشرفاً. فالعقل عندهم هو (وكيل الله) عند الإنسان جعل إليه أزمة أموره وقيادة نشاطه وهم يطلبون أن يدعم الإنسان عقله الموروث بعقله المكتسب، فذلك هو السبيل لبلوغ غاية الكمال.

وعندما يعرض المعتزلة للأدلة وترتيبها يختلفون اختلافاً أصيلاً عن أصحاب الحديث والسنة في تعداد هذه الأدلة وترتيبها، فهي عند أهل السنة: الكتاب والسنة والإجماع على هذا الترتيب، بينما هي أربعة عند المعتزلة فيضيفون العقل إلى هذه الثلاثة ويقدمونه عليها جميعاً، بل يرون أنه الأصل في جميع هذه الأدلة.

فهم يعظمون العقل البشري باعتباره النعمة التي أنعم الله بها على عباده حتى يميزوا الخبيث من الطيب وحتى يتفكروا في ملكوته سبحانه وتعالى، فيزدادوا إيماناً على إيمانهم. والقرآن الكريم يدعو إلى التفكير والعقل في قوله تعالى: (وهو الذي مد الأرض وجعل فيها رواسي وأنهاراً ومن كل الثمرات وجعل فيها زوجين اثنين يغشى الليل النهار إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون) (الرعد - 3).

لقد أعتمد المعتزلة على العقل ووثقوا بحكمه في التحسين والتقييح دون حاجة إلى النصوص، بل أوجبوا عرض هذه النصوص على العقل، فهو الحكم الذي يميز صحيحها من منحولها. كما رفضوا اتخاذ النقل، من دون العقل سبيلاً للمعرفة، وكذلك رفضوا طريق التقليد لأن التقليد كما يكون في الحق يكون في الباطل، وكما يكون في الصحيح يكون في الفاسد، وكما يكون فيما ثبت بالدليل يكون فيما لا دليل عليه.

الأصول الخمسة للمعتزلة دواعيها ومآلاتها د. محمد عبد القوي مقبل

ولم تتصد فرقة من فرق الإسلام لمناهضة خصومه كما تصدت لها المعتزلة، وفي مقدمة أسباب انفراد المعتزلة تقريباً بهذه المهمة أنهم كانوا الفرقة الوحيدة المؤهلة لذلك والقادرة على إنجاز هذا الهدف بنجاح لأنها كانت تعالج قضايا الدين والحياة الخاصة بهذه الأمة بأدوات فلسفية حيث أنهم قد استفادوا من حركة النقل والترجمة أو تعمقوا في الفلسفة وخصوصاً اليونانية وأخذوا كثيراً منها وكانوا مهدين لظهور الفلسفة العربية الإسلامية.

قائمة المراجع:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- ابن المرتضى (أحمد بن يحيى) -منية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل - ط. حيدر آباد 1902م.
- 3- الخياط (أبو الحسن عبد الرحيم) الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد - تحقيق ينبرج 1925م.
- 4- الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم)، الملل والنحل، تحقيق محمد فريد - المكتبة التوفيقية - د. ت.
- 5- الشهرستاني - نهاية الأقدام في علم الكلام - أكسفورد 1934م.
- 6- القاضي عبد الجبار (عبد الجبار بن أحمد) - شرح الأصول الخمسة - تحقيق د. عبد الكريم عثمان، ط 1، مصر 1965م.
- 7- المسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين) - مروج الذهب ومعادن الجوهر - تحقيق محمد محي الدين، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1966م.
- 8- د. حسين مروه: النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية ج 1، دار الفارابي، بيروت 1978م.
- 9- د. عادل العوا: المعتزلة والفكر الحر - الأهالي دمشق ط 1، 1987م.
- 10- زهد حسن جار الله: المعتزلة، مطبعة القاهرة 1947م.

